«سامسونغ» تطلق ساعتها الذكية لمنافسة «آبل»

برلين ـ أ.ف.ب: كشفت «سامسونغ» على هامش معرض الالكترونيات في برلين عن نسختها من الساعات المتصلة «غير اس 2» في مسعى لمنافسة ساعات «آبل ووتش». وتتضمن الساعة الجديدة مواصفات تقنية مهمة تشمل وظائف معروفة كمعاينة الاتصالات الواردة وارسال رسائل قصيرة ومراقبة مستوى الحركة الجسدية، اضافة الى تقنية الدفع من دون احتكاك فضلا عن القدرة على ادارة الآلات المتصلة من المنزل، وتعمل بنظام تشغيل «تايزن» المطور من «سامسونغ» قابلة للتكيف ايضا مع الهواتف الذكية العاملة بنظام «اندرويد» التابع لـ«غوغل».

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ينمو 4,5٪ في 2015 والإقراض المصرفي 10٪

«فيتش»: قوة استثنائية للكويت رغم هبوط النفط.. حتى الآن

وعد وزير المالية باستمرار الإنفاق الرأسمالي سيرفع تشغيل البنوك

70٪ من قروض البنوك الكويتية للشركات و30٪ لقطاع التجزئة

القروض الاستهلاكية مصدر قلق لـ«فيتش».. رغم الأمن الوظيفي للمقترضين «موظفي الحكومة»

سياسة الحكومة في الحد من نمو الأجور والرواتب بعيدة.. ولا توقعات بانكماش المصروفات العامة

الإقراض الاستهلاكي تحكمه قوانين حازمة توفر الحماية للبنوك

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني ان القوة المالية الاستثنائية التي تتمتع بها الكويت تجعلها في معزل عن تأثيرات هبوط اسعار النفط وتمكن الحكومة من المضي بقوة في زيادة انفاقها الرأسمالي، وهذه المسالة تعتبر اولوية كان وزير المالية قد حددها خلال جلسة لمجلس الامة.

وقالت الوكالة في بيان حول هذا الموضوع ان هذا التوجه سيحسن الظروف التشغيلية للبنوك في ضوء توجه الحكومة الى تنفيذ المشروعات التي كانت تعاني من التأخير والتأجيلات في الماضي، ونظرا لان الانفاق العام يميل الى تعزيز الطلب الائتماني عبر سلسلة من القطاعات الاقتصادية في البلاد ليحفز بذلك نمو القطاع الخاص فضلا عن تحفيز الانفاق الاستهلاكي.

فروع عالمية

وتوقعت الوكالة ان يسجل الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي نموا بنسبة 4,5٪ في 2015، وان يصل نمو الاقراض لدى البنوك الى 10٪ لان تركيز البنوك في العام الماضي كان مركزا بصورة حصرية تقريبا على السوق المحلي. وبرغم ان البنوك الكويتية الكبيرة مثل بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي لهما فروع مصرفية عالمية، الا ان مصارف اخرى تسعى للتوسع على المستوى الاقليمي ومن بينها البنك الاهلي الكويتي الذي اعلن خططا لشراء حصة في بنك بيريوس المصري.

وقالت «فيتش» ان قروض البنوك تنقسم بين قطاع التجزئة بنسبة 30٪ والشركات بنسبة 70٪، مشيرة الى ان النمو في 2014 كان يستمد الدعم بصورة كبيرة من الطلب القوي لتمويل مشروعات البنية التحتية ونشاطات التجزئة المصرفية، كما توقعت استمرار هذا التوجه الائتماني خلال عامي 2015 و2016.

نمو أسرع

وتوقعت الوكالة ان يسجل نمو الائتمان المقدم للشركات لتمويل مشروعات البنية التحتية العام المقبل وعلى المدى المتوسط نموا بوتيرة اسرع نظرا للمزيد من المشروعات الكبرى التي يصار الى تنفيذها.

وفي حين قالت الوكالة ان شهية البنوك الكويتية قوية تجاه اقراض قطاع التجزئة، اذ انها تعتبر الديون الاستهلاكية مصدر قلق بالنسبة للوكالة، ولكنها استدركت بالقول ان المقترضين هم في الغالب مواطنون موظفون في القطاع العام، وبذلك فهم يتمتعون بالامن الوظيفي والمزايا الحكومية السخية.

وفضلا عن ذلك فان الاقراض الاستهلاكي منظم بقوانين حازمة توفر الحماية للبنوك.

احتمالات بعيدة

وترى الوكالة ان السلطات المعنية تستطيع الحد من نمو الرواتب والاجور في القطاع الحكومي وفي المصروفات في 2016، الامر الذي قد يكبح جماح الطلب على الاقراض الاستهلاكي، الا ان الوكالة ترى من وجهة نظرها ان مثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية ما زالت بعيدة، وان نشوء فرص لحدوث اي انكماش وشيك في المصروفات الحكومية سيكون بصورة بطيئة.

من ناحية اخرى، قالت «فيتش» ان قدرة الكويت على الاستمرار في برامجها للانفاق الرأسمالي دون التأثير على ملفها الائتماني السيادي، يجعلها في وضع مختلف عن بعض الدول المجاورة التي تعتمد هي الاخرى بقوة على الموارد النفطية.

تخفيض تصنيفات ونظرة مستقبلية سلبية

تبدو الكويت بعيدة حتى الان عن تخفيض التصنيف او النظرة المستقبلية السلبية لوكالة فيتش بعد ان قامت الوكالة في اغسطس الماضي بمراجعة وتعديل النظرة المستقبلية للمملكة العربية السعودية من ايجابية الى سلبية، كما اتخذت نفس الاجراء التصنيفي حيال اربعة بنوك سعودية نتيجة لمراجعة التصنيف السيادي للمملكة.

وفي الشهر ذاته خفضت الوكالة ايضا تصنيف خمسة بنوك عمانية لتعكس وجهة نظرها بان قدرة الحكومة العمانية على دعم القطاع المصرفي قد ضعفت. وفي مايو الماضي خفضت الوكالة ايضا التصنيف السيادي لمملكة البحرين ليعكس الضغوط التي تعاني منها المالية العامة للمملكة، ما تمخض عن تخفيض تصنيف مصرفين رئيسيين فيها.

اجتماع أنقرة أظهر قلق الأسواق الناشئة من خروج مزيد من الأموال واضطراب العملات والأسواق

مجموعة العشرين: رفع الفائدة الأميركية يهدد الدول الناشئة

أنقرة ـ وكالات: بدأ أمس في العاصمة التركية انقرة اجتماع كبار المسؤولين الماليين في مجموعة العشرين. وبدا من الاجتماع تخوف الدول الناشئة من رفع معدل الفائدة في الولايات المتحدة. وقال مندوب دولة ناشئة في الاجتماع لـ «رويترز» إن الأسواق الناشئة أبدت قلقها من احتمال رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي لأسعار الفائدة وتوقيت رفعها، لكن البيان الختامي لاجتماع كبار المسؤولين الماليين بمجموعة العشرين في تركيا لن يثني البنك المركزي الأميركي عن اتخاذ هذه الخطوة.

واضاف المندوب: «لن يرد (في البيان الختامي) أي حديث عن ضرورة عدم اتخاذ مجلس الاحتياطي الاتحادي هذه الخطوة».

وكشفت وكالة «بلومبرج» أن مسودة ستعرض خلال الاجتماع سوف تناقش الآثار السلبية التي قد تنتج عن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي المحتمل برفع تكاليف الاقتراض في أكبر اقتصاد عالمي.

وبحث وزراء المالية، ورؤساء البنوك المركزية في مجموعة العشرين التقلبات الأخيرة في الأسواق المالية، وتأثير تباطؤ الاقتصاد الصيني على نظيره العالمي.

وزراء العمل والوظائف في مجموعة دول العشرين في لقطة تذكارية في اجتماع وزراء المالية والعمل في أنقرة امس (أ.ف.ب)

السعودية: نطور القطاعات غير النفطية في ظل انخفاض أسعار النفط

ويهدد رفع معدل الفائدة الأميركية القريب من «الصفر» بتدفقات نقدية خارجة من الأسواق الناشئة، والتي تعاني بالفعل من تراجع حاد في عملتها منذ بداية العام الحالي.

وكانت مديرة صندوق النقد الدولي «كريستين لاجارد» قد توقعت تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي أدنى التقديرات الأولية الصادرة في يوليو الماضي.

ونقلت «العربية.نت» ان وزير العمل السعودي د. مفرج بن سعد الحقباني قال في كلمة ألقاها في اجتماع وزراء العمل والتوظيف في دول مجموعة العشرين: إن الاقتصاد السعودي شهد نموا كبيرا خلال العقد الماضي في ظل زيادة مطردة وقوية في الناتج المحلي الإجمالي.

وأضاف أن هناك بناء وتطويرا في القطاعات غير النفطية على الرغم من الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط، إلا أن تنفيذ برامج التطوير والاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية مستمران بوتيرة مرتفعة خصوصا في مجالات البنية التحتية والمواصلات والنقل.

وأوضح أن السعودية بدأت خلال السنوات القليلة الماضية في عملية إصلاح شاملة لسوق العمل من خلال إطلاق مبادرات وبرامج عديدة تشمل تطوير التشريعات والأنظمة، لتوليد فرص العمل وتوطين الوظائف، وبرامج التدريب وبناء المهارات، وتوفير الحماية الاجتماعية بحسب صحيفة الاقتصادية.

واستعرض الحقباني أثناء الاجتماع خطوات السعودية في سوق العمل خلال العقد الماضي الذي شهد نموا كبيرا، وتم التعامل مع التحديات والمتغيرات لسوق العمل المتسم بعدد من الخصائص منها: أن القوى العاملة في السعودية تضم عددا كبيرا من العمالة الوافدة التي قامت بدور كبير لسد احتياجات السعودية من الأيدي العاملة الماهرة، التي استلزمتها مسيرة التنمية في البلاد، ولا تزال العمالة الوافدة تمثل جزءا كبيرا من العمالة في القطاع الخاص، إذ تشكل النسبة الغالبة من العاملين في هذا القطاع. وكشف أن نسبة البطالة الإجمالية في السعودية تعد منخفضة، ولكن عند النظر إلى البطالة بين المواطنين السعوديين فقط، نجد أن النسبة تصل لمستويات مرتفعة نسبيا.

وعن مشاركة المرأة في سوق العمل السعودية، قال: ان عدد النساء العاملات في القطاع الخاص ارتفع إلى 350 ألف عاملة خلال العام الحالي، مقابل 50 ألفا في عام 2011 (أي بزيادة بلغت نسبتها 600٪).

تقرير سلبي للوظائف الأميركية

كشفت تقارير رسمية أن الاقتصاد الأميركي أضاف وظائف جديدة بأقل وتيرة في 5 أشهر، كما تراجع معدل البطالة لأدنى مستوى في أكثر من 7 سنوات. وأعلنت وزارة العمل الأميركية عبر بيان أصدرته أمس أن الاقتصاد أضاف 173 ألف وظيفة جديدة في شهر أغسطس الماضي، مقارنة بنحو 245 ألف وظيفة في يوليو الماضي. وكانت توقعات المحللين قد أشارت إلى ارتفاع عدد الوظائف الأميركية الجديدة خلال الشهر الماضي إلى 218 ألف وظيفة. كما كشفت البيانات تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة لمستوى 5,1٪ مقابل 5,2٪، وهو أدنى مستوياته منذ أبريل من عام 2008. وكان تقرير الوظائف ومعدل البطالة منتظرا في الاسواق لتوقع بدء رفع الفائدة في سبتمبر، وهو ما قد يؤجل مع هذه النتائج. وذكرت الوزارة أن الاقتصاد الأميركي أضاف 245 ألف وظيفة في يوليو مقارنة بالتقديرات الأولية التي كانت قد بلغت 215 ألفا فحسب، كما عدلت عدد الوظائف الجديدة في يونيو السابق له إلى 245 ألفا مقارنة بـ 231 ألف وظيفة في التقديرات الأولية.

انكماش منطقة اليورو يهوي بالنفط

لندن ـ (رويترز): انخفضت أسعار النفط أمس واتجه خام القياس العالمي مزيج برنت صوب 50 دولارا للبرميل

بعد خفض توقعات النمو الأوروبي الذي أجج المخاوف بشأن آفاق الطلب في وقت يشهد وفرة كبيرة في المعروض. ويتوقع المركزي الأوروبي حاليا أن ينمو اقتصاد منطقة اليورو 1,4٪ هذا العام انخفاضا من 1,5٪ في تقديراته السابقة. وقال وزير الطاقة الروسي أمس إن وفرة المعروض في سوق النفط ستستمر هذا العام، ويرى السعر العادل للنفط عند 50ـ70 دولارا للبرميل. وتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط 1,2 مليون برميل في اليوم في 2015. كما قال ان جازبروم ستورد إلى مصر مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا خلال 5 أعوام.